واسعة... وكان علينا أن نسند رفاقنا في الأسر الذين عشنا بين ظهرانيهم.)[٤٨٦]

لقد تشكلت لجان السجين التي تعنى بأسرى الجبهة في مطلع الثمانينات، وهذا ساعد على تنظيم العلاقة المبعثرة والمتقطعة بالسجون في فترة سابقة وتأمين المحامين والكتب ومتابعة الحالات المرضية، كما إقامة علاقة رسمية منتظمة يجري فيها تبادل الرسائل والتعاميم والمتابعات... كان للجبهة، حينذاك، المئات، أطلق سراح قسم كبير منهم في عملية تبادل الأسرى التي نفذتها القيادة العامة عام ٨٥، ولكن الرقم ارتفع لاحقاً وأصبح ألفين في سنوات الانتفاضة الكانونية.

«ناقشنا قبل اندلاع الانتفاضة وبعد اندلاعها التوجه لإنشاء مؤسسة يتجاوز عملها لجان السجين، وأكثر كفاءة قانونية وأكثر شمولية بحيث ترعى ما يمكن من أسرى دون تمييز فصائلي.»

ومن الواضح أن حجم الاعتقالات وتشعب قضايا الأسرى دفعا لتأسيس المزيد من المراكز القانونية. وهنا ينبغي ذكر «مانديلا» والضمير و«السجين» وسواها لباعها الطويل في خدمة الأسرى.

«بالنسبة لنا كان ثمة مرجعية عليا، وكان لنا ميزانيتنا الرسمية إضافة للتبرعات ومتابعات وردود، ولكن كان هناك ضيق أفق أحياناً، مثلاً الأرشفة وشح المال بما لا يساعدنا على تقديم المزيد من الخدمات للأسرى وذويهم، ناهيكم عن أن رعاية الأسرى بعد تحررهم تتطلب إمكانات كبرى لم تتوافر. وأحياناً كنا نستدين ونسدد بعد حين.»

ويبدو أن الوجع المالي كان مشتركاً، فجميع المقابلات أشارت له، كما الرسائل القيادية المنشورة في الملاحق. بما يحمل على الاعتقاد أن ضيق ذات اليد مرده ضيق ذات الإمكانات بما تطلبه ذلك، عادة، من سياسة تقشفية ومصاعب واختراع حلول. وكان هذا من التحديات الصعبة في الأرض المحتلة.

(هل تعلم حجم ميزانية فتح السنوية للأرض المحتلة، وهل تعلم حجم ميزانية حماس؟ إن قاعدتنا المنظمة وفاعليتنا الانتفاضية نافستا قاعدة وفاعلية غيرنا، أما ميزانيتنا فهي لا تصل ١٠٪ من ميزانيته... كان هذا تحدياً تصدينا له، فلم ندخل اختناقات ولم نصبح من البكائين، ومرة صادر الاحتلال عشرات آلاف الدولارات أثناء اعتقال رفيقين وصادر ألفي دولار أثناء اعتقال ثالث غير أن المحامين استعادوا المبلغ الأخير، وهناك مبلغ تبدد في العمل الصحفي وآخر

---

٤٨٦) تاريخي